

منهج الشُّرَّاح في شرح كتاب التسهيل لابن مالك

أ. م. د. علي ناصر محمد

جامعة بغداد/كلية التربية/ابن رشد للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

بيّنت هذه الدراسة أبرز سمات المنهج الذي سار عليه شُراح كتاب التسهيل لابن مالك الأندلسي، وقد اتضح ذلك في عدّة مسائل، منها تعدد طرائق شرح متن التسهيل، وتقسيم الكتاب على أبواب وفصول، وترتيب الموضوعات والمسائل النحوية وربط بعضها ببعض، والمناظرة المتخيّلة المتمثلة بطرح الأسئلة ثم الإجابة عنها، وتباين حجم هذه الشروح ما بين الإيجاز والإطناب، وردود الشُّراح على ابن مالك واعتراضاتهم واستدراكاتهم على ما ورد في كتابه من الموضوعات النحوية المختلفة وكيفية ترتيبها، وموقفهم من المصنّف.

المقدمة:

صنّف ابن مالك كتاب التسهيل فكان واحداً من الكتب المهمة في تراثنا النحوي، وقد تلقاه أهل هذا العلم بالاستحسان والقبول، وتسابق علماء العربية في الإقبال عليه لشرحه وبيان ما غمض من مسائله تنميماً للفائدة وخدمة لطلاب هذا العلم. وكان المصنّف المتوفى سنة ٦٧٢ هـ أول من تصدّى لهذا العمل، ولكن القدر حال دون إتمامه شرح هذا الكتاب، فأتمّ شرح أبوابه الأخيرة ولده بدر الدين المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ)، وسمّى كتابه شرح التسهيل، كما فعل أبوه. ثم تتابع العلماء في شرح هذا الكتاب، وفي مختلف العصور، ومن هذه الشروح: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، وشرح التسهيل للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، والمساعد في تسهيل الفوائد لعبد الرحمن بن عقيل المصري (ت ٧٦٩ هـ)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل لعبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحِب الدين ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، وتعليق الفوائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين محمد بن محمد الدماميني (ت ٨٢٨ هـ)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهرري (ت ٩٠٥ هـ)، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد المرابطي الدلائي (ت ١٠٩٠ هـ)، فضلاً عن شروح أخرى غيرها لما تُطبع بعد.

وفي هذا البحث بيان لأبرز سمات المنهج التي اتبعها الشُّراح في شرح كتاب التسهيل، في ما يتعلّق بتبويب الكتاب، وترتيب الموضوعات، وربط بعضها ببعض، وطريقة العرض، وطرائق الشُّراح في شرح المتن، والمناظرة المتخيّلة المتمثلة بطرح الأسئلة ثم الإجابة عنها، وردود الشُّراح على المصنّف، واستدراكاتهم عليه، وموقفهم منه، وغيرها.

أولاً: ترتيب الموضوعات.

لا شك في أنّ عملية التأليف عند القدماء كانت تفتقر إلى التنظيم الدقيق، ويشوبها الخلط والاضطراب، وهذه مسألة طبيعية لكل بداية، فنجد المؤلفات الأولى تضم موضوعات شاملة من صوت وصرف ونحو، ونلاحظ عدم سيرها على خطة واضحة، ففيها أبواب قُدِّمت كان من حقّها أن تتأخر، وأبواب أُخرت كان من حقّها أن تتقدّم، وهذا ما يظهر واضحاً في أقدم مؤلّف وصل إلينا، ألا وهو كتاب سيبويه، وهكذا توالى المُصنِّفات من بعده، وتتابع العلماء وهم يحاولون معالجة هذا الاضطراب والخلط، كالمبرّد في كتابه المقتضب، فعلى الرغم من إتباعه منهجية تختلف عن منهجية سيبويه لم يخلُ كتابه من الاضطراب والخلط، ولم يفلح مُصنِّفه في وضع منهج دقيق لترتيب الأبواب^(١).

ثمّ بدأت المُصنِّفات تأخذ طابع التخصص والابتعاد من العيوب والصعوبات المتمثلة في تلك الكتب، فنجد أبا عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) يفرد كتباً خاصّة بالنحو، وأخرى خاصّة بالصرف، زيادة على الترتيب المنهجي للموضوعات المنظمة تنظيمًا دقيقاً لم يأتِ اعتباطاً، بل جاء عن دراسة واعية، وهضم للتراث العربيّ، وهذا ما سار على نهجه من جاء بعده، كالزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ) وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وابن مالك صاحب كتاب التسهيل الذي وضعت عليه مجموعة من الشروح [وهي موضوع الدراسة]، حتّى قيل في ترتيب موضوعاته: "قسّم ابن مالك بعض الأبواب إلى فصول، ولعلّه أوّل من أحدث هذا التقسيم في النحو، فقد قسّم سيبويه مسائل النحو في كتابه إلى أبواب، وقسمها الزمخشري في مفصله إلى فصول، وجعل ابن مالك رؤوس المسائل الكبرى أبواباً، وفروعها فصولاً، فجاء هذا التقسيم فريداً في نوعه بين كتب النحو، وهذه سمة من السمات التي تميز بها صنيع ابن مالك في التسهيل"^(٢). ولكن ما يعاب على الكتاب هو اشتماله على موضوعات صوتية وصرفية ونحوية في كتاب واحد.

وعلى الرغم من ذلك رتب موضوعاته على وفق الأبواب والفصول، فبدأها بالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات.

أمّا شُراح التسهيل؛ فقد ساروا على المنهج التنظيمي والترتيب الذي وضعه ابن مالك، وهذا أمرٌ منطقي؛ لأنّهم شُراح لكتابه، ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه، فقد كان لهم عدد من الاستدراكات، والردود، والاعتراضات؛ بسبب إدراجه بعض الأبواب في غير محلّها، أو مخالفته النحاة في عنوان الباب، أو عدم إفراده باباً لبعض الموضوعات، أو عدم تناوله بعض المسائل، زيادة على إيضاحهم سبب ترتيبه هذا، وهذا ما سيظهر من متابعتة عند الشُّراح.

وأبدأ بمؤلف الكتاب وشارحه في الوقت نفسه، فقد أبان في كثير من المواضع عن الأسباب التي جعلته يُرتَّب موضوعات كتابه، وأبواب النحو على هذا الترتيب. فمن ذلك تعليقه إفراده أفعال المقاربة

في باب وعدم إدراجها في باب (كان)، حين قال: "حقُّ أفعال هذا الباب أن تُذكر في باب كان، لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رُفِضَ فيها غالبا ترك الإخبار بجملته فعلية، فلذلك أُفردت بباب^(٣)". وإطلاقه الأفعال على هذا الباب لقي اعتراضا من أبي حيان؛ لعدم الإجماع عليه، بقوله: "أطلق المُصنِّف عليها أفعالا، وهي على قسمين: قسم مجمع عليه أنه فعل، وهو ما عدا (عسى). وقسم مختلف فيه، وهو (عسى)، فذهب الجمهور إلى أنها فعل. وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف"^(٤).

وقد يتناول بعض جزئيات الموضوعات ضمن أبواب، على الرغم من إفراده لها أبوابا، كما فعل في تناوله جزئيات من موضوع المقصور والممدود في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح، وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان قائلا: "لما ذكر شروط ما يثنى وما يجمع جمعي السلامة أخذ يذكر كيفية التثنية والجمعين، وأخذ يذكر المقصور والممدود والمنقوص؛ لئيبين ما يقع من الاختلاف على ذلك. فبدأ بالمقصور، وكان ينبغي له أن يُصدَّر به لأنه هو المحدود، وكان قد عقد بابا للمقصور والممدود في أواخر الكتاب، بين فيه المقيس من القبيلين، فلم يحتج إلى ذكر ذلك هنا؛ لأنَّ ذكره هنا إنما النسبة إلى كيفية ما وضع له الباب"^(٥).

وقد يقوم ابن مالك بالعمل نفسه إلا أنه يُسقط الحديث عنه في باب، كما فعل في حديثه عن بعض الصور من باب التحذير والإغراء ضمن باب تعدي الفعل ولزومه^(٦)، في حين اسقط الحديث عنه في باب. وقد يتناول بعض المسائل ضمن أبواب بحسب ما يحتم عليه الأمر، وفي نهاية المطاف يجمعها في باب؛ ليُكمل الحديث عنها، وهذا ما فعله في ضمّه موضوعات في باب سمّاه باب تنميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك^(٧).

وقد أوضح ابن عقيل سبب ذلك بقوله: "لكثرة دورانها، وتشعب أحكامها، وعدم تعلقها بتمام معناها، واستعمالها بباب من الأبواب السابقة، أُفردت بالذكر، وكان التعبير: تنميم الكلمات؛ سبق في الأبواب ذكر شيء من أحكامها، نحو كون الاستفهام له صدر الكلام، إلى غير ذلك، ممّا سبق في شيء من حكم الكلمات المقصودة بهذا الباب"^(٨).

ولم يُفرد ابن مالك بابا خاصا للمفعول به، بل أدرجه ضمن باب تعدي الفعل ولزومه، قال: "المقصود هنا التنبيه على حذف الفعل وفاعله والاختصار على المفعول به؛ لأنَّ الباب له، لكني ذكرت لفظا صالحا للمفعول به وغيره من منصوبات الفعل، لأنها كلّها متساوية في صحّة النصب

بفعل محذوف كقولك: زيدا، لمن قال: من ضربت؟ وكقولك: حين ظلم، لمن قال: متى ضربته، وكقولك: ضربا يردعه، لمن قال أي ضربت ضربته، وكقولك تأديبا، لمن قال: لِمَ ضربته، وكقولك مكتوبا، لمن قال كيف ضربته؟. ولغير المفعول به مواضع يُستوفى فيها بعون الله بيان ما يُحتاج إليه^(٩).

وقد اعترض على عمله هذا ناظر الجيش؛ لأنه غير مطابق لترتيب أبواب الكتاب، إذ قال: "ترجمة هذا الباب لا تطابق ما بني عليه ترتيب أبواب الكتاب؛ لأنَّ هـ من هنا شرع في ذكر المنصوبات، ولاشك أنَّ المفاعيل الخمسة أصلها، وهو قد ترجم كلاً من أبواب المفاعيل الأربعة، أعني المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه بما وضعه له، وهذا باب المفعول به)، وقد عدل عن ترجمته بذلك إلى الترجمة بـ(تعدي الفعل ولزومه)؛ ولذلك صدر الباب ببيان كل من الفعلين، وكان الواجب أن يُترجم بـ(المفعول به)؛ ليتوافق الأبواب الخمسة، في ترجمة كل منها بما هو له، وليكون سرد تراجم الأبواب مطابقاً لما تقدّمت إشارته إليه^(١٠).

وإذا كان كلام ناظر الجيش يشير إلى توحيه الدقة في الترابط بين المصطلحات المستعملة وعدم تنافرها، فقد يكون مسوِّغ ابن مالك في تسميته الباب بـ(باب تعدي الفعل ولزومه) الرغبة في الحديث عن المفعول به في الفعل المتعدي الذي قاده إلى الحديث عن الفعل اللازم، و"هذا شيء طبيعي أيضاً، إذ المفعول به أخصُّ المفعولات وأصقها بالفعل، فشيء طبيعي أن يبدأ الحديث عنه، ثمَّ ينتقل إلى غيره من المنصوبات، ولكي يتحدث عنه لا بدَّ أن يتحدث عن الفعل المتعدي، وهذا ما قدّم فعلاً، ولو سُمِّي الباب كما قال ناظر الجيش لما دلَّ على مضمونه بالدقة التي توخاها في تسميته المذكورة؛ لأنَّ مضمون الباب يشمل الفعلين اللازم والمتعدي؛ لذلك لا أجد فيما قدّمه المصنّف تنافراً، أو عدم انسجام بل أجد تسلسلاً علمياً دقيقاً"^(١١).

وقد يُرتَّب ابن مالك الأبواب ترتيباً مخالفاً لما عليه النحويون، ولما درج عليه هو في كتبه الأخرى، فنجده يُرتَّب التوابع على النحو الآتي: (توكيد)، (نعت)، (عطف بيان)، (بدل)، (عطف النسق)^(١٢)، على وفق ترتيب أبي عليّ الفارسي في الإيضاح^(١٣).

في حين يُرتَّب النحويون التوابع إذا اجتمعت بأن: "يقدّم النعت، لأنه جزء من متبوعه، ثمَّ البيان؛ لأنه جارٍ مجراه، ثمَّ التأكيد؛ لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثمَّ البدل؛ لأنه تابع، كونه مستقلاً، ثمَّ النسق؛ لأنه تابع بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب، بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد، فيقال: جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح، ورجل آخر، وكذا لو كان التأكيد بالتكرّر نحو: جاء زيد العاقل زيد"^(١٤).

وتقديم التوكيد على النعت عند قوم ومنهم ابن مالك، قد رُدَّ: "بأنَّ التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك إلا بالنعت. وينبغي تقديم عطف البيان؛ لأنَّه أشد في التبيين من النعت. إذ لا يكون لغيره، والنعت يكون مدحا وذمًا وتأكيذا. وتتبع كلُّها المتبوع في الإعراب"^(١٥).

وإذا خفي السبب على ناظر الجيش في تقديم المُصنَّف التوكيد على النعت^(١٦)، فقد أوضحه ابن أبي الربيع (ت ٦٨٠ هـ) بأن: التوكيد أولى بالتبعية من الصفة؛ لأنَّ مدلول المؤكِّد والمؤكَّد واحد. وأمَّا الصفة فيُفاد منها زائد على ما يُفاد منَّ الأوَّل؛ فلذلك قدَّم أبو علي التوكيد، ثمَّ أتى بالنعت بعده؛ لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد؛ لأنَّه المنعوت في المعنى، ثمَّ أتى بعطف البيان؛ لأنَّ الأصل فيه أن يكون بدلا، وإنما أُجري مجرى النعت وليس به. وأمَّا البَدل فهو على تقدير تكرير العامل، والتبعية فيه ليست ببيِّنة؛ لذا وجب أن يُذكر بعد النعت وما جرى مجراه وهو عطف البيان، وأمَّا العطف بحرف فالثاني فيه غير الأوَّل، وإن كان مثله في الإعراب، والبديل ليس كذلك، بل هو الأوَّل في المعنى، أو مُنزل منزلته؛ فلذلك كان العطف بالحرف مؤخرا عنه^(١٧).

وقد استحسَن الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) عمل المُصنَّف، قال: "قدَّم في التسهيل باب التوكيد على باب النعت، وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري، وهو حسن؛ لأنَّ التوكيد بمعنى الأوَّل، والنعت على خلاف معناه؛ لأنَّه يتضمَّن حقيقة الأوَّل وحالا من أحواله، والتوكيد يتضمَّن حقيقة الأوَّل فقط"^(١٨).

والترتيب الذي أتى به المُصنَّف للتوابع الخمسة يخالف ما فعله في الألفية، فقد قال فيها:

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءُ الأَوَّلُ نَعَتْ وَتَوَكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ^(١٩).

وقال في شرح الكافية الشافية:

التَّابِعُ التَّالِي بلا تَقْيِيدٍ فِي حَاصِلِ الإِعْرَابِ وَالمُجَدِّدِ

وَهُوَ لَدَى التَّفْسِيمِ بُلَّغَتِ الأَمَلِ نَعَتْ وَتَوَكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ^(٢٠).

ومن ذلك أيضا مخالفته في ترتيب الأفعال، فقد بدأ في كتاب التسهيل بالماضي ثمَّ الأمر ثمَّ

المضارع، إذ قال: "وأقسامه: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ"^(٢١).

وخالف ذلك في الألفية، إذ قال:

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

وَمَاضِي الأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمَ بِالنُّونِ فِعْلٌ الأَمْرُ إِنْ أَمَرَ فُهُمُ^(٢٢)

وأيضا في شرح الكافية، إذ قال:

مُضَارِعاً سِمَ الذِّي لَمْ أَتْبِعَا وَمَاضِياً مَا يَقْبَلُ التَّامِزَ كَدَعَا

ومَيِّزَنَّ بِأَلْيَا إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِنُونٍ رَفَعِ فِعْلٍ أَمْرٍ نَحْوَ صِلِ^(٢٣).

ويبدو في تقسيمه الأول متأثراً بسببويه حين جعل الماضي أولاً في الذكر، والأمر ثانياً والمضارع ثالثاً، جاء في الكتاب: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنْقَطِعِ"^(٢٤).

وعَلَّ ابن مالك اختياره هذا الترتيب بقوله: "وأيضاً فإنَّ كلَّ حادثٍ مسبوقةً بـ(أرادَ)، ثُمَّ بـ(كُنْ)، ثُمَّ يعبر عنه بـ(يكون)، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢٥) لياسين: {٨٢}، فاستحق الماضي لِشِبْهه بـ(أرادَ) التقدّم، والأمر لِشِبْهه بـ(كُنْ) التوسّط، والمضارع لِشِبْهه بـ(يكون) التأخّر"^(٢٥).

ومن ذلك أيضاً تأخيره باب العدد كثيراً عن التمييز في الكافية والألفية، وجعله بعد التمييز مباشرة في التسهيل. وقد علّل ناظر الجيش ذلك بقوله: "لَمَّا كان العدد مفتقراً إلى التمييز وصل بابه ببابه"^(٢٦).

أمّا أبو حيّان، فقد سار على النهج نفسه الذي رتبّ فيه المُصنّف الموضوعات، وما تتعلق به من أبواب وفصول، ولكنه كان معترضاً على بعضها، كاعتراضه على تبويب المُصنّف وتقسيمه في تقديم المعرفة على النكرة بقوله: "فنبداً بالنكرة لأنّها أسبق من المعرفة، بخلاف ما ذكره المُصنّف، فإنّه في التبويب قدّم المعرفة على النكرة، وكذلك في التقسيم، وكلّ واسع"^(٢٧).

وقد تجده معللاً سبب تقديم بعض أجزاء الموضوع على بعض، نحو قوله في باب الموصول: "بدأ المُصنّف بالذي والتي؛ لأنّهما - وإن كانا مبنيين - ظهر منهما تصرف ما كالتثنية والجمع والتصغير، فصار فيهما بذلك شبهةً بالمعرب، ولأنّته إذا التبس كون غيرهما موصولاً اختبر بصلاحية الذي والتي موضعه"^(٢٨).

وقد يعلل تسمية الباب، نحو قوله في المفعول المطلق: "إنّما سُمِّي مفعولاً مطلقاً؛ لأنّه لم يُقَيّد بشيء، ألا ترى أنّ المفعول به والمفعول فيه والمفعول من أجله والمفعول معه كلُّ واحدٍ منها مُقَيّد، بخلاف المصدر، وهو المفعول حقيقة؛ لأنّه هو الذي يُحدثه الفاعل؛ لأنّ المفعول به هو محلّ للفعل خاصّة، والزمان وقت يقع فيه الفعل، والمكان محلّ للفاعل والمفعول، ويستلزم أن يكون محلاً للفعل، والمفعول من أجله علّة لوجود الفعل، والمفعول معه مصاحب الفاعل أو المفعول"^(٢٩).

وقد يُبيّن سبب عدول المُصنّف عن تسمية باب الاستثناء بهذا الاسم إلى تسميته بباب المستثنى، بقوله: "جرت عادة النحاة (س)^(٣٠) فمن بعده أن يبيّوا هذا الباب باب الاستثناء، وكأنّ

المُصنّف إنّما عدل إلى باب المستثنى؛ لأنّه أجراه على ما قبله من باب المفعول معه، فكما بوّب لِمَا بعد واو مع المفعول معه كذلك بوّب لِمَا بعد إلا وما أشبهها بالمستثنى^(٣١).

وقد يمهّد أبو حيّان للباب نحو قوله في باب الفاعل: "لَمَّا كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ، ومِن فعل وفاعل، وينشأ عنه الفعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، وفرغ من المبتدأ ونواسخه شرع في باب الفاعل"^(٣٢).

وقد يزيد بعض المسائل على الباب الذي لا تخرج عنه، نحو ما ذكره ضمن باب (ظنّ)^(٣٣)، وكذلك في باب التنازع^(٣٤).

أمّا المرادي؛ فقد التزم بالأبواب والفصول التي قدّمها المُصنّف، فلم يُقدّم في النصّ ولم يؤخّر، بل جاء شرحه على ترتيب المُصنّف نفسه، وكلّ ما جاء من مسائل وتنبّهات وفوائد وتعليقات، إنّما هو ممّا يندرج ضمنا تحت هذه الأبواب. وقد شدّد عن التزامه هذا في باب واحد هو باب التحذير والإغراء، إذ تناوله المرادي بالشرح على الرغم من سقوطه من نسخة المُصنّف، قال: "لم يثبت هذا الباب في

النسخة التي شرحها المُصنّف، ولا شرحه، وقد ثبت في بعض النسخ التي عليها خطه"^(٣٥). ولم يختلف ابن عقيل عمّا اختطّه المُصنّف لنفسه من التبويب، فقَسَم الأبواب تقسيما يناسب المادة العلميّة وإيصالها إلى المتعلّم، من ذلك قوله في باب الجزم: "وهي قسمان: ما يجزم فعلا واحدا، وما يجزم فعلين...."^(٣٦). وقد يذكّر للباب أسماء الأخرى من مثل قوله في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر: "إنّما قال: الأحرف ولم يقل الحروف؛ لأنّ الموضع موضع قلّة، وقول سيبويه وغيره، الحروف من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلّة"^(٣٧). وقد يتطرق إلى مسميات الباب، كقوله في باب التنازع: "هذا الباب يُسمّى باب التنازع كما ذكر المُصنّف، ويُسمّى أيضا باب الأعمال كما ذكره غيره"^(٣٨).

ويعدّ السلسلي من أكثر الشُراح متابعة لابن مالك في ترتيبه وتبويبه للأبواب وتفريعاته الفصول، فقلّمَا نجده معترضاً أو ناقداً أو معلّلا، كما فعل غيره من الشُراح، اللّهُمَّ إلا أربعة فصول رأيناها قد دمجها مع الفصول التي قبلها. ومن ذلك فصل (وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال)^(٣٩) الذي ألحقه بفصل الحال واجب التكرير^(٤٠)، وكذلك فصل (المعطوف بـ) (حتّى) بعض متبوعه أو كبعضه^(٤١) الذي ألحق بباب المعطوف عطف النسق^(٤٢)، وفصل (قد يلي عند غير المبرّد لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب)^(٤٣) الذي ألحقه بسابقه^(٤٤)، وكذلك فصل (وإذا

توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي^(٤٥) إذ حذفَ السلسلي منه لفظة فصل، وألحق هذا الفصل بسابقه^(٤٦).

أمّا ناظر الجيش؛ فقد ترسّم خُطى ابن مالك في الأبواب والفصول التي جاءت في التسهيل؛ فهو يعرضها من غير تقديم ولا تأخير، وإن كان يسردُ مجموعة من الأبحاث والتنبيهات التي قد تصل إلى عشرة أبحاث، أو أمور تتعلق بالباب. وسيرد هذا في محله.

وانماز هذا الشرح بحسن التنسيق والتنظيم في إيراد المسائل، فنراه يُمهّد للموضوع، أو يُجمّله إذا طال الكلام، وقد قسّم المسائل على أبحاث وتنبيهات وأمور تتعلق به من غير تداخل. فمن ذلك قوله في التمهيد لأقسام الفعل: "لما فرغ من ذكر علامات الفعل، أراد أن يذكر أقسامه الأوليّة التي يترتب عليها معرفة ما هو مبني، وما هو معرب، وما هو منها مبهم، وما هو مختص بأحد الأزمنة الثلاثة"^(٤٧).

وكان ناظر الجيش من أكثر الشُراح عناية بتعليقه لترتيب الأبواب عند المُصنّف، فمن ذلك قوله في باب إعراب الصحيح الآخر: "لما فرغ من شرح الكلمة وذكر أقسامها، وشرح الكلام وما يتعلق

بذلك، وكان المقصود من علم النحو تصحيح الكلام، وكان ذلك لا يتم إلا بالإعراب شرع في ذكره"^(٤٨).

ومن ذلك قوله في باب المضمر: "لما ذكر المعارف مُجمّلة شرع في إيرادها مفصّلة. وإنّما أحرّ المنادى والمضاف، فذكرهما في أثناء الكتاب؛ لأنّ الأوّل منصوب، والثاني يجرّ ما بعده، فناسب ألاّ

يُذكر إلا بعد الدخول في أبواب المعربات وذكر المرفوعات والمنصوبات، وبدأ بالمضمر؛ لأنّه الأعراف"^(٤٩). ومن ذلك تعليقه تسمية ابن مالك باب الاستثناء بباب المستثنى: "إنّما قال باب المستثنى؛ لأنّه يسرد تراجم الأبواب على ترتيب واحد ليكفي الإشارة إليه في الفصل الذي قبل باب المبتدأ، حيث قال: والنصب للفضلة، وهي المفعول المطلق أو كذا، إلى أن قال: أو مستثنى فلا تناسب ترجمة الباب بالاستثناء؛ لأنّه لم يتضمنه التقسيم المتضمن لترتيب أبواب الكتاب، وكذلك قال: في المرفوعات باب المبتدأ، ولم يقل: باب الابتداء"^(٥٠). وغيرها من التعليقات الكثيرة كتعليقه ذكر البدل بعد النعت^(٥١)، والعدد بعد التمييز^(٥٢)، أو تقديمه المجرور بالحرف على المجرور بالإضافة في باب الإضافة^(٥٣).

وقد يستغني ناظر الجيش عن شرح أحد الفصول؛ لأنَّ المُصنّف استوفى ذلك، كقوله في فصل ما يلحق بالتحذير والإغراء: "وكلامه في هذا الفصل جليّ مستغنٍ عن الشرح"^(٥٤). أو يتم بعض الأقسام التي ترك المُصنّف الحديث عنها، كقوله في باب القَسَم: "الكلام في هذا الباب يتعلق بأمر خمسة هي: القَسَم، والمُقَسَم به، والمُقَسَم عليه، وحروف القَسَم، والحروف التي تربط المُقَسَم به بالمُقَسَم عليه. وقد ذكر المُصنّف ثلاثة منها: وهي: المُقَسَم عليه، وحروف القَسَم، والحروف الروابط بين المُقَسَم به والمُقَسَم عليه، وأمّا القَسَم فذكر له تعريفاً، ولم يتعرض إلى ذكر حدّه. وأمّا المُقَسَم به فإنّه لم يتعرض إلى ذكره؛ إذ لا تعلق للصناعة النحويّة به. وبعد: فأنا أشير إلى ذكر هذين القسمين أولاً، ثمّ الكلام على بقية الأقسام يورد في ضمن شرح كلام المُصنّف إن شاء الله تعالى"^(٥٥).

وكانت للدماميّني بعض الأمور التي تتعلّق بمسألة الترتيب المنهجي لأبواب الكتاب وتنظيمها، كنتأوله الحديث عن بعض الألفاظ الواردة في عناوين الأبواب، ولاسيما الألفاظ التي يشوبها الإبهام والغموض، كقوله في باب الكلمة والكلام وما يتعلّق به: " (ما) نكرة موصوفة، وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولة. فإن قلت: فما المرجح للأول؟ قلت: سلامته من دعوى المجاز...."^(٥٦).

وكان يعترض على المُصنّف أحياناً، كاعتراضه على تقديم المُصنّف الأفعال الخمسة على باب إعراب المثني والمجموع على حدّه، وكان المُصنّف قد تحدّث عنها ضمن باب إعراب الصحيح الآخر، فقال الدماميّني: "وكان حقُّ المُصنّف أن يذكّر هذا الباب قبل الكلام على إعراب الأمثلة الخمسة؛ لأنّ الخوض في إعراب الاسم ينبغي أن يُقدّم على الخوض في إعراب الفعل"^(٥٧). ولكنه يلتزم العذر للمُصنّف فيقول "طول الكلام على إعراب المثني والمجموع على حدّه اقتضى إفراده بباب، وقصر الكلام على تلك الأمثلة اقتضى ذكرها في أثناء باب"^(٥٨).

أمّا الشيخ خالد الأزهري؛ فكان متابعا لِمَا خطّه ابن مالك من ترتيب وتنسيق لأبوابه، لذا وجدناه من الشراح المقلّين في تعليقاته واعتراضاته، فمن هذه القلّة تعليقه جمع موضوعات مختلفة في باب واحد سمّاه باب تنميط الكلام على كلمات مفترقة إلى ذلك، قال: "لكثرة دورانها، وتشعب أحكامها، ولعدم تعلقها بتمام معناها في استعمالها بباب من الأبواب السابقة أُفردت بالذكر، ولسبق شيء من أحكامها في بعض الأبواب، ككون الاستفهام له الصدر عبر بالتنميط"^(٥٩).

ومن اعتراضاته القليلة على عمل المُصنّف الحديث عن الشروط قبل ذكر حقيقة الشيء، ومن ذلك قوله في باب الإخبار بالذي وفروعه: "وبالألف واللام، ويُسمّى عند بعضهم باب (السبك)، وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحويّة، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية، والكلام فيه في مقامين، أحدهما: في بيان حقيقته، وسيأتي، والثاني: في

شروطه، والكلام الآن فيها، ولو أخرها كان أولى؛ لأن تفسير حقيقة الشيء سابق على ذكر شروطه^(٦٠).

وعلى الرغم من متابعة الدلالي التنظيم المنهجي الذي بَوَّب به المُصنّف رؤوس مسائله على شكل أبواب، وفرّعه على شكل فصول، لم يُسلّم بكلّ ذلك، فقد أوقع اللوم عليه في البدء بذكر الشرح لا الحدّ، كقوله في باب شرح الكلمة: "وكان يجب البداءة أولاً بشرح النحو وبيانها، ثمّ يشرع في شرح ما ذكر، إذ لا بُدّ للناظر في علم من العلوم أولاً من معرفته إجمالاً، ثمّ يعرف ما احتوى عليه ذلك الفن تفصيلاً، وقد أوردتُ عليك جملة من حدودهم فيه"^(٦١). ومن ذلك أيضاً قوله في باب المعرفة والنكرة: "ولم يتعرض لتعريف شيء فيهما كما سنورده عنه إن شاء الله تعالى، بلُ حصر المعرفة بالحدّ حاذفاً بعض أقسامها، ونحن نورد بعض ما للغويين من الحدود مؤثرين البداءة بالنكرة، لأسبقيتها، لا كما صنع المُصنّف تبويبا وتقسима، وإن كان كلّ واسعاً"^(٦٢).

ومن اهتمامه بالتبويب والتقسيم قوله في باب إعراب المعتل الآخر: "وقسم بعض المغاربة الإعراب أربعة أقسام: ملفوظ، ومقدر، ومنوي، ومعتبر، فالأول كـ(زيد)، والثاني نحو (المهمل)، لانقلاب الألف عن ياء مقدرة، والثالث كـ(حُبلى) و(أرطى)، لعدم انقلاب ألفيهما عن شيء، والرابع موضع الاسم المبني نحو (هذا)"^(٦٣). يزداد على ذلك كثرة إيراد بعض المسائل في نهاية الأبواب، أو التنبيهات في أثناء الكلام، وكان غالبا ما ينهي الباب بخاتمة.

ثانيا: طرائق الشرح في شرح المتن

اتخذ شراح التسهيل طرائق متعددة في شرحهم متن التسهيل، بعضها يرجع إلى طريقة واحدة مع الاختلاف اليسير في بعض الجزئيات، وبعضها الآخر يختلف في طريقة تناول، ويمكن تقسيم ذلك على طريقتين:

الطريقة الأولى: طريقة تتبّع الكتاب بنصه (طريقة التجزئة): وهي الطريقة التي يأخذ فيها شارح(المتن) فقرة أو فقرات تطول عند بعضهم، وتُفصر عند بعضهم الآخر، وقد يكون الشارح متابعا للمصنف في مقدار الفقرة التي يتناولها، وقد يكون غير ذلك.

ومن الشراح الذين اتّبَعوا هذه الطريقة: ابن مالك، وابن الناظم في الأبواب الثلاثة التي أكمل فيها شرح أبيه، وأبو حيّان، والمرادي، وناظر الجيش.

الطريقة الثانية: وهي طريقة المزج بين المتن والشرح، أي: مزج عبارة التسهيل بكلام الشارح، وهو منهج ليس بالتسهيل، فالربط بين طريقتين في الفكر حتّى يبدو نسقا واحدا، يُعدّ تمكنا من العربية.

ومن الشراح الذين اتّبَعوا هذه الطريقة: ابن عقيل، والسلسلي، والدماميني، والأزهري، والدلالي.

ويؤخذ على هذه الطريقة أنّ الشُّرَّاح الذين يمزجون بين المتن والشرح، بذكر كلمة أو عبارة، ثمَّ يشرحونها ببيان كل ما يتعلّق بها من كثرة النقول، وذكر المذاهب والخلافات، فيستغرق ذلك عدداً من الصفحات، ثمَّ يعودون لإتمام الشرح: يُسْتَتون القارئ، إذ يُوَدِّي ذلك إلى عدم استحضرار الذهن، بسبب الشرود الذهني والسَّام لدى القارئ، وهذا ما ظهر جلياً عند الشارحين الدماميني، والدلائي. ولاختلاف الشُّرَّاح في الطريقة الواحدة في بعض الجزئيات، نذكر طرائق الشُّرَّاح مع الأمثلة.

فابن مالك يبدأ عبارة التسهيل بحرف (ص)، ويبدأ الشرح بحرف (ش)، مع اختلاف مقدار النص الذي يذكره، فقد يكون فقرة أو عبارة مكونة من عدد من الأسطر قد لا يتعدى الثلاثة، أو يصل إلى أكثر من ذلك بكثير، والغالب أنّه يذكر النص إجمالاً ثمَّ يشرحه من غير تفصيل، أو التفصيل في ذلك بإعادة بعض ألفاظ النص. ومن ذلك قوله في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به: "ص: (الكلمة) لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منويّ معه كذلك، وهي: اسم وفعل وحرف.

ش: الكلمة في اللُّغة عبارة عن كلام تام... فتصديره باللفظ مُخْرَج للخطِّ ونحوه ممَّا هو كاللفظ في تأدية المعنى، واللفظ أولى بالذكر من اللفظة... والمراد ههنا بالمستقل ما ليس بعض اسم، كياء (زيد)، وتاء (مسلمة)، ولا بعض فعل كهزمة (أعلم)، وألف (ضارب). فإنَّ كلَّ واحدٍ من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة؛ لكونه غير مستقل. (أو منويّ معه) أي مع اللفظ^(٦٤). وقد سار على هذا النهج ابنه بدر الدين بذكر المتن مسبقاً بالحرف (ص)، ثمَّ القيام بشرحه مسبقاً بالحرف (ش) في جميع الأبواب التي أتمَّ بها شرح أبيه^(٦٥).

واتبع أبو حيَّان طريقة ابن مالك نفسها في شرحه للتسهيل، غير أنّه انماز منه بتفصيل القول فيما قاله مجملاً من المتن، مساوياً مقدار ابن مالك في الشرح الذي يذكره في الغالب. فمن ذلك قوله في باب الكلمة والكلام: "ص الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منويّ معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف. ش: قوله الكلمة... فقوله لفظ... وقوله مستقل... وقوله دالُّ بالوضع... وقوله تحقيقاً أو تقديراً... وقوله أو منويّ معه..."^(٦٦). وانماز أبو حيَّان من الشُّرَّاح الآخرين بكثرة النقول عن العلماء والمذاهب المختلفة والاستطرادات والإسهاب، وكثرة ردوده على المُصنِّف في كلِّ شاردةٍ وواردةٍ حتَّى اضطر أحد الشُّرَّاح إلى أن يضع شرحه في الانتصار لابن مالك^(٦٧). وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه.

وقسم المرادي المتن على أجزاء صغيرة، وقد رمز للمتن بالحرف (ص) إشارة إلى أنّه كلام المُصنِّف، ثمَّ بدأ بعد ذلك بشرح هذا الجزء، وقد رمز له بالحرف (ش) إشارة إلى أنّه كلام الشارح، ويُلاحظ على شرح المرادي، بالموازنة مع شرح ابن مالك لكلامه، أنّه لم يلتزم بشرح فقرة ابن مالك

كاملة، وإنما يجزئ الفقرة إلى أجزاء صغيرة، ثم يشرحها. ولتوضيح ذلك سنذكر النص كما قاله ابن مالك في شرحه، ثم كيف تناوله المرادي. قال ابن مالك: "ص: ويُعتبر الاسم: بِدائنه، وتوينه في غير روي، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه، أو عود ضمير عليه، أو إبدال اسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل، وبموافقة ثابت الاسم في لفظ أو معنى دون معارض"^(٦٨). في حين تناوله المرادي هكذا: "ص: ويعتبر الاسم بِدائنه. ش: ص: وتوينه في غير روي. ش: ص: وتعريفه. ش: ص: وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه أو عود ضمير عليه أو إبدال اسم صريح منه. ش: ص: وبالإخبار به مع مباشرة الفعل. ش: ص: وبموافقة ثابت الاسم في لفظ أو معنى دون معارض. ش:"^(٦٩). وقد سار على ذلك في جميع الموضوعات، وانماز المرادي بالإيجاز الشديد الذي يصل إلى حدّ الإيجاز المُخلّ.

وبيّن ابن عقيل في مقدمته أنّ منهجه يقوم على طريقة المزج بين المتن والشرح، وكانت الغاية من وراء ذلك التسهيل على القارئ، مُميّزا المتن من الشرح بوضع هيئة دوّارة على الأصل لتميّزه من الشرح، قال: "فهذا تعليق مُختصر جمّعه على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للشيخ والعلامة جمال الدين بن مالك، رحمه الله تعالى، يسهل اقتناص شرائده، ويعين على استخراج فوائده، ويتكفل بتكميل عوائده، وتوضيح مقاصده، ومزجته بأصله، حتّى صار ككتاب واحد؛ ليكون هذا الكتاب على الحقيقة لتسهيل الفوائد، وجعلت بين الشرح والأصل هيئة دوّارة لغرض الفصل"^(٧٠).

ومن ذلك قوله: "(الكلمة لفظ) هذا جنس مُخرَج للخطّ وغيره.... (مستقل) أخرج به ما هو بعض اسم كياء النسب نحو: (زيديّ)، أو بعض فعل كألف (ضارب)....."^(٧١). وانماز الشرح بسهولة العبارة ووضوحها، والابتعاد من التطويل والاستطراد.

ونهج السلسلي هذه الطريقة، غير أنّه كتب العناوين والمتمن بالمداد الأحمر، أمّا الشرح؛ فقد كتبه بالمداد الأسود^(٧٢). وهو ليس بالشرح الطويل الممل، ولا بالشرح المختصر اختصارا مخلّا، فقد كان بين بين.

واتبع ناظر الجيش طريقة ذكر المتن مسبقا بالحرف (ص)، ثمّ القيام بالشرح مسبقا بالحرف (ش)، وقد وهم أحد الباحثين حينما قال: "فجعل متن التسهيل في فقرة مستقلة، وأتى بها كاملة من دون نقص أو اختصار، وقَدّم لها بقوله: قال ابن مالك، ثمّ جعل شرح هذا المتن في فقرة مستقلة عن المتن، وقدم لها بقوله: قال ناظر الجيش"^(٧٣). والصواب ما ذكرنا. أمّا هذا العمل؛ فقام به محققو الكتاب إذ قاموا بتغيير الرمز (ص) إلى (قال ابن مالك) والحرف (ش) إلى (قال ناظر الجيش)، وهذا ما صرّحوا به، قالوا: "حيث يُذكر القطعة من المتن طالت أو قصرت من التسهيل،

ثُمَّ يأخذ في شرحها مُشيرًا إلى المتن بـ(ص) وإلى الشرح بـ(ش)، وقد قمنا بحذف الـ(ص) والـ(ش) فجعلنا مكان الـ(ص) عبارة (قال ابن مالك)، ومكان الـ(ش) عبارة (قال ناظر الجيش)^(٧٤).

وقد تنوّعت الصور التي اتبعتها ناظر الجيش في طريقته هذه، فمنها: أنه بعد أن يَذكر المتن يبدأ مباشرة بقول ابن مالك في شرحه للمتن شرحًا حرفيًا، وقد يصل إلى صفحات متعددة، ثمَّ يورد بعد ذلك مجموعة من الأبحاث والتنبيهات، أو أمور تتعلق بالمسألة. وقد صرّح بعمله هذا، بقوله: "ثمَّ أنا أورد كلام المُصنّف أولاً، فإذا انتهى أتبعته بما يتعيّن الإشارة إليه، والتنبيه عليه"^(٧٥)، وهذه الصورة استمرت إلى باب مصادر الفعل غير الثلاثي، وهو نهاية شرح ابن مالك للتسهيل الذي أكمل شرحه ابنه بدر الدين، ثمَّ بدأت صور أخرى اتبعتها ناظر الجيش، منها: أنه يَذكر المتن ثمَّ يَذكر كلام المُصنّف في كتبه الأخرى، ولاسيما كتابه شرح الكافية الشافية، ثمَّ ما قاله ابنه في شرح المتن، ثمَّ يذكر ناظر الجيش الأمور التي تتعلق بالنص المشروح، وهذا ما نلمسه في قوله: "وبعد فأنا أورد كلامه في شرح الكافية، ثمَّ كلام ولده، ثمَّ أشير إلى ما لا بدَّ منه ممَّا يتعلق بالكلمة المذكورة أعني (إذن)"^(٧٦). وأيضا قوله في مسألة إضمار (أن) وجوبا بعد فاء السببية المسبوقة بالأجوبة الثمانية: "ولنبداً بذكر كلامه في شرح الكافية ثمَّ يَذكر كلام الإمام بدر الدين ثمَّ نعود إلى لفظ الكتاب وذكّر ما تيسر إن شاء الله تعالى"^(٧٧).

ومن الصور الأخرى ذكره كلام ابن المصنّف بعد إيراد المتن، كقوله في باب حكم المضارع بعد (حتّى) نصبا ورفعاً: "قال ابن مالك: المنصوب بعد حتّى مستقبل أو ماضٍ في حكمه، وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها أو متسببا عنه، وإن كان الفعل حالاً أو مؤولاً به رُفع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتّى، وكون ما بعدها فضلة متسببا عمّا قبلها، ذا محلّ صالح للابتداء، فإنّ دلّ على حدث غير واجب تعيّن النصب خلافاً للأخفش. قال ناظر الجيش: "قال بدر الدين رحمه الله تعالى: (حتّى) الداخلة على المضارع إمّا حرف جرّ بمعنى (إلى)، أو (كي) فيليها المضارع غاية لما قبلها أو مسببا عنه، ويُنصب بـ (أن) مضمرة لكونه من تمام الكلام الذي قبلها..... وإذ قد تقرر هذا فلنذكر أموراً: منها:....."^(٧٨). وقد يذكر بعد كلام ابن المُصنّف كلام أبيه في أحد كتبه، ثمَّ كلام الشارح. كقوله في حكم الفعل المعطوف بالواو أو بالفاء على الشرط أو الجواب، فبعد أن ذكر المتن، قال: "قال الإمام بدر الدين رحمه الله تعالى..... هذا آخر كلام بدر الدين، وقال والده رحمه الله تعالى في شرح الكافية..... وإذا عُرفَ ذلك فلنرجع إلى ألفاظ الكتاب فنقول....."^(٧٩).

وقد يحيد ناظر الجيش عن شرح المُصنّف ولاسيما إذا كان كلامه ظاهر القلق والاضطراب، كقوله في حكم الضمير المتنازع بين الإظهار والحذف، فبعد أن ذكر المتن قال: "هذا شروع في بيان

كيفية الإعمال على تقدير: إعمال الأسبق أو الأقرب، وقد ذكر المُصنّف ذلك في متن الكتاب على وجه فيه قلق، والجماعة غيره على وجه سهل يقرب ضبطه للمحصل؛ فأنا أذكر أولاً ما ذكره الجماعة، ثمّ أشير إلى ما ذكره المُصنّف^(٨٠). ويعني ناظر الجيش بلفظة الجماعة: المغاربة، فما دَكَرَه من كلام هو نص ابن عصفور في شرح الجمل^(٨١).

وقد نهجَ الدماميني، والأزهري، والدلائي إحدى الطرائق المتداولة آنذاك فيما يتعلق بعرض المادة العلميّة، وهي طريقة مزج كلامهم بكلام الأصل، فيذكرون جملة من المتن أو كلمة ولو كانت حرف عطف، ويُتبعونها ما يذكرونه في شرحهم، وقد كشف الأزهري عن طريقته هذه في المُقدّمة، إذ قال: "أن أشرح كتاب التسهيل على وجه الإيضاح والتسهيل، مشتملاً على حلّ الألفاظ والتمثيل، خالياً عن الحشو والتطويل، ممزوجاً بمبانيه، مطابقاً بين ألفاظه ومعانيه"^(٨٢). في حين أغفل الدماميني، والدلائي ذكر ذلك.

ويبدو أنّ استعمال طريقة المزج ليس استعمالاً جديداً، فقد سبق أن سار عليها الدماميني في شرحه مغني اللبيب، المسمّى بـ(شرح المزج)^(٨٣)، والأزهري في شرحه التوضيح على التصريح، وهو القائل: "إنّي مزجت شرحي بشرحه حتّى صاراً كالشيء الواحد، لا يُميّز بينهما إلا صاحب بُعد وبصيرة"^(٨٤).

ومن الأمثلة التوضيحية لكلّ واحدٍ منهم، قال الدماميني: "(الكلمة لفظ) وهو في الأصل مصدر، ثمّ استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو ما يخرج من الفم من حرف فصاعداً. صدر المُصنّف، رحمه الله تعالى، به التعريف؛ لأنّه بمثابة الجنس، فيشمل المهمل ك(ديز)، والمستعمل ك(زيد)، لكنّه احترز به من الخطّ والعقد والإشارة والنُصَب فإنّها زُيماً دلّت بالموضع على معنّى وليس بكلمات.....(مستقل) بالدلالة هو فصل منويّ به التأخر عمّا بعده.....(دال) أي: ذو دلالة، وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأوّل الدال والثاني المدلول، ثمّ الدال إنّ كان لفظاً فالدلالة لفظيّة، وإلا فغير لفظيّة كدلالة الخطوط والعقود، والنُصَب والإشارات، (بالوضع) وهو: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه....."^(٨٥).

وقال الأزهري في الموضع نفسه: "(الكلمة لفظ مستقل) بذاته(دال بالوضع). فقوله: (لفظ) بمنزلة الجنس، يشمل المهمل، والمستعمل، المفرد والمركب، والمستقل وغير المستقل، ويشمل ما

دلالاته وضعيّة أو عقليّة أو طبيعيّة. وقوله: (مستقل) فصل أول، أخرج به غير المستقل ممّا هو بعض اسم، كياء النسب في (زدي)، أو بعض فعلٍ كأف المفاعلة في (ضارب)، فكلٌّ من الياء والألف لفظ دالٌّ بالوضع، وليس كلمة، لعدم استقلاله؛ لأنّه جزءٌ كلمة لا كلمة. وقوله: (دال بالوضع) فصل ثانٍ، أخرج به ما دلالاته عقليّة كالمهمل ك(دبز) مقلوب (زيد)، فإنّه دال على حياة الناطق به دلالة عقليّة. كالكلام على الأصح؛ إذ الأصح أنّ دلالاته عقليّة لا وضعيّة.....^(٨٦). وقال الدلائي في الموضع عينه: "الكلمة: لغة تطلق على أحد أقسامها الثلاثة.....(لفظ): وهو لغة: الرمي، يقال أكلتُ التمرة ولفظتُ النواة، أي: رميتها، ثمّ استعمل بمعنى الملفوظ به استعمال القول بمعنى المقول.....(مستقل): بالدلالة وضعا وليس بعض اسم أو فعل.....(دال): أي ذو دلالة، وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأوّل دال، والثاني المدلول، ثمّ الدال إن كان لفظيا فالدلالة لفظية، وإلا فغيرها، كدلالة الخطوط والعقود والنصب، (بالوضع): وهو: جعلُ اللفظ دليلا على المعنى، أو تخصيص شيء بحيث متى أطلق أو أحسّ الشيء الأوّل فهُم منه الشيء الثاني...."^(٨٧).

وقد تخلل هذه الشروح مجموعة من الاعتراضات والنصوص والمناقشات والردود، ولاسيما شرحي الدماميني والدلائي، وقد أخذ الدلائي على عاتقه من أول شرحه إلى آخره التصدي للدماميني، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا اعترض عليها ورمى صاحبها بأوصاف قاسية وشديدة.

ثالثا: أسلوب المناظرة المتخيلة.

اعتمد شراح التسهيل في شرحهم على طرح الأسئلة ثمّ الإجابة عنها، وهو أسلوب فيه شدّ لانتباه القارئ وتشويق لمعرفة الإجابة، وكثُر هذا عند شرحهم مسائل الكتاب، سواء كان ردّا لرأي أحد العلماء، أو إعرابا لبعض الكلمات في أثناء استعمال هذا الأسلوب، أو إيضاح ما يراه الشارح غامضا على القارئ في أثناء أسئلة افتراضية يفترضها الشارح، وقد تفاوت الشراح في استعمال هذا الأسلوب كثرة وقلّة. فابن مالك استعمل هذا الأسلوب ولو كان على وجه القلّة مقتصرًا على إثارة الأسئلة بلفظ (فإن قيل) والجواب بلفظ (فالجواب)، ومن الأسئلة على سبيل المثال لا الحصر قوله في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر: "فإن قيل: إذا كان تفريع (أنّ) سببا لعدم الاعتداد بها، فينبغي له ألا يُعتبر ب(كأنّ)، فإنّ أصل: كأنّ زيدا أسدًا، إنّ زيدا كالأسد. فالجواب: أنّ أصل كأنّ منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أنّ، فليس أصلها منسوخا، بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد المكسورة، فاعتبرت فرعية أنّ لذلك دون كأنّ"^(٨٨).

وعند حديثه عن عمل اسم الفاعل بالتكسير دون التصغير، قال: "فإن قيل: هلاً امتنع لجمع التكسير العمل كما امتنع بالتصغير؛ لإستوائيهما في تغير نظم الواحد. فالجواب أن التصغير لم يمنع العمل لتغيير نظم الواحد فحسب. بل لكونه مُغيّراً نظم الواحد ومحدثاً فيه معنى غير لائق بالفعل وهو معنى الموصوفية؛ فإن معنى قولك ضُوبِرَ: ضارب صغير. والجمع وإن غير نظم الواحد فليس مُحدثاً في المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ لأنّ الجمع بمعنى العطف، فإنّ معنى قولك ضُراب: ضارب وضارب وضارب، والعطف لائق بالفعل. فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير. وأمّا التثنية وجمع التصحيح فحقيقان بأن يبقى العمل معهما؛ لأنّهما يساويان جمع التكسير في تضمن معنى العطف ويفوقانه بأنّهما لم يُغيّرا نظم الواحد" (٨٩).

ونرى ابن الناظم يستعمل هذا الأسلوب أيضاً على الرغم من قلة الأبواب التي أتمّ فيها شرح أبيه، فمن ذلك قوله في باب تتميم الكلام على كلمات مفترقة إلى ذلك: "فإن قلت: كيف صحّ الجمع بين (هل) و(أم) المنقطعة، والنحويون يقولون: إنّها تفيد الاستفهام والإضراب معاً؟ قلت: يتجه ذلك على أن تكون (أم) دالة على الإضراب على جملة استفهامية، فصار لفظها مُشعراً بالاستفهام، فيجوز إظهاره بعدها على الأصل، ويجوز إضماره استغناءً بدلالة (أم)" (٩٠).

وكان أبو حيان مُقلداً جداً في الأجزاء الثلاثة الأولى، مُكثرًا من هذا الأسلوب في الأجزاء الرابع والخامس والسادس، ولاسيما في الجزء الخامس في باب (لا) العاملة عمل إن، وقد استعمل ألفاظاً مُتنوّعة عند إثارته الأسئلة، ثمّ الإجابة عنها، نحو: (فإن قيل . فالجواب) (٩١)، و(فإن قلت . قلنا) (٩٢)، و(فإن قلت . قلت) (٩٣)، و(فإن قلت . فالجواب) (٩٤). ومن أمثلة ذلك عنده قوله في باب الأفعال (ظنّ وأخواتها): "فإن قلت: إذا قلت: قال فلان شعراً، وقال خطبةً، ونحوهما، أيجوز أن ينتصب انتصاب المصادر النوعية، نحو: (رَجَعَ القَهْقَرَى)، و(قَعَدَ القُرْفُصَاء)، أم يتعيّن نصبه على أن يكون مفعولاً به؟ قلت: يظهر هذا الثاني؛ لأنّه اسم للجملة، فكما أن الجملة الواقعة بعد القول، وإن كانت محكيّة، هي في موضع المفعول به، فكذلك الاسم الذي بمعناها، وإن كان مفرداً، أريد به مجرد اللفظ" (٩٥).

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب كان سمةً بارزةً عند المرادي في كتبه الأخرى ولاسيما في كتابيه الجنى الداني (٩٦) وتوضيح مقاصد الألفية (٩٧)، نجده من المقلّين جداً في كتابه شرح التسهيل، وهذا ما فرضه عليه منهجه القائم على الإيجاز والاختصار، وهو ما يتنافى مع أسلوب إثارة الأسئلة والإجابة الذي يحتاج إلى الإطالة؛ لأنّه يستعمل لتوضيح المسائل النحويّة واللغويّة التي طُرحت أو يطرحها الشارح نفسه، أو لتفسير الآراء المختلفة التي تؤدي إلى كثرة التعليقات لتقريبها إلى الأذهان.

وكانت للشارح إشارة واحدة في باب إعراب صحيح الآخر وهي قوله: "قيل: لو كانت الحركات إعراباً؛ لم تضاف إلى الإعراب في قولهم: حركات الإعراب، وأجيب بأن إضافة ما هو نوع أو بعض إلى ما هو جنس أو كل ثابتة، وكلا التقديرين هنا ممكن، ولأن الحركات تنقسم إلى: إعرابية وبنائية فأضيفت للتخصيص" (٩٨).

أمّا ابن عقيل؛ فلم يتخذ هذا الأسلوب في شرحه للتسهيل، ويبدو أنه لم يألفه، لذلك نراه يعرض عنه حتى في كتابه شرح الألفية.

وكان هذا الأسلوب ماثلاً عند السلسلي أيضاً في استعماله مجموعة من الألفاظ من نحو (فإن قلت . قلت) (٩٩)، (فإن قيل . قيل) (١٠٠)، أو عبارة عن أسئلة وأجوبة بينه وبين شيخه السبكي، من مثل (سألت . فأجاب) (١٠١)، (فقلت له . فقال) (١٠٢)، (قال . فقلت له) (١٠٣)، (فسألت . فكتب لي) (١٠٤).

ومن ذلك قوله في باب المبتدأ: "وسألت شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين السبكي، رحمه الله، عن قول النحاة: إذا وقع الظرف والجار والمجرور خبراً لذي خبر أو صفةً لذي صفة، أو حالاً لذي حال، أو صلة لذي صلة، لأي معنى يجب حذفه؟ فأجاب: بأنه قد عُرفَ فلا فائدة في ذكره. فقلت له: فأأي فائدة في إضماره؟ ولم قدّروه والكلام ليس محتاجاً إلى لفظه ولا إلى تقديره؟ فقال، رحمه الله، إنّما يُقدَّر حتى يتعلق به الظرف والجار والمجرور. فقلت: لم لا يتعلقان بالمبتدأ؟ قال: المبتدأ جامد. فقلت له: وإذا كان جامداً فقد نصَّ سيبويه، رحمه الله، على أنه يعمل في الخبر، قال سيبويه رحمه الله: "فأمّا الذي يُبنى على شيءٍ هو فإنَّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء" (١٠٥).

وقلت له أيضاً: في عمل (عشرون) في التمييز و(غلام) في المضاف إليه على الصحيح والله أعلم" (١٠٦). يعني عمل المُمَيِّز في التمييز، في نحو قولنا: (عندي عشرون درهماً)، وعمل المضاف في المضاف إليه، في نحو قولنا: (هذا غلامٌ زيد).

وكان ناظر الجيش من الشراح الذين اعتمدوا على هذا الأسلوب كثيراً من أجل تقريب المسائل لطلبته في أثناء الأسئلة القائمة على الافتراض العقلي، ثم الإجابة عنها، ومن الألفاظ التي عبّر بها عن هذا الأسلوب (فإن قيل . قلت) (١٠٧)، (فإن قيل . أجيب) (١٠٨)، (فإن قيل . فالجواب) (١٠٩)، (وقد يقال . فالجواب) (١١٠)، (فيقال . وقد يجاب عن ذلك) (١١١). وأكتفي بإيراد مثال واحد، وهو قوله في باب الموصول: "فإن قيل: إنّما تُحذف لتقصير الصلة نون المثني أو نون الجمع، وقد قلتم: إنّ اللذين والذين ليسا بتثنية ولا جمع عند المحققين. فالجواب: إنّ القائلين بأنهما ليسا بتثنية ولا جمع

قائلون بأنهما صيغ تنثية وجمع. ولا شك أن صيغة اللذين صيغة المثنى وإن لم يكن الاسم مثنى حقيقة، وصيغة الذين صيغة جمع وإن لم يكن الاسم مجموعا حقيقة، وإذا كان كذلك عوملت النون معاملة ما هو مثنى ومجموع حقيقة^(١١٢).

ويكثر الدماميني من هذا الأسلوب في جميع أبوابه التي ضمها الجزء الأول، فيفترض أسئلة ثم يجيب عنها حتى يقرها، وأحيانا يفترض اعتراضا ثم يرد عليه، بل نجده يستعمل هذا الأسلوب في إعراب طائفة من الكلمات التي وردت في متن التسهيل كثيرا تلك الأسئلة بلفظة واحدة (فإن قلت)، ثم يجيب عنها بلفظة (قلت). ومن ذلك قوله مثلا: "فإن قلت: قد تقرر أن الحرف لا يستقل بالمفهوم فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها؟ قلت: المصنّف قد صرح في شرحه بأنه أراد بالمستقل ما هو دال بالوضع، وليس بعض اسم كياء (زيدي) ولا بعض فعل كألف (ضارب)"^(١١٣). ومن ذلك حديثه عن تعلق الجار والمجرور، وهو قوله: "فإن قلت: بماذا يتعلق الجار والمجرور من قول المصنّف: (وهو في الاسم أصل) قلت: بمحذوف، إذ المعنى ودخوله أو وجوده في الاسم أصل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع الضمير المنفصل، ويحتمل أن يتعلق بـ (أصل)، والمعنى أنه متأصل في الاسم"^(١١٤).

وكذا كان أسلوب الشيخ خالد الأزهرى الذي كان يسعى من ورائه إلى تحليل المسألة وتقليبها على جميع وجوهها حتى تتضح للقارئ. ومن أمثلة ذلك قوله في تقديم الحال على المجرور بحرف: "فإن قلت: أطلق الخلاف في حرف الجرّ، وهو مقيد بكونه غير زائد، إذ الزائد يجوز تقديم الحال عليه اتفاقا، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول، فنقول (ما جاء راكبا من أحد)، و(ما رأيت راكبا من أحد)؟ قلت: حرف الجرّ حيث أطلق انصرف إلى غير الزائد"^(١١٥).

وكانت طريقة السؤال والجواب من ضمن منهج الدلالي مقتصرًا في أسلوبه هذا على عبارة (فإن قلت . قلت . أو (فإن قيل . قلت). ومن أمثلة هذا النوع قوله: "فإن قلت: شرط العلميّة يناهض شرط التنكير لما يثنى ويجمع مطلقا، ومن ثمّ ساغ دخول (أل) عليه في الحالين ك(الزيدان) و(الزيدون) و(الزيود) و(الهندات) و(الهنود). قلت: إنّما مرادهم أنّ الاسم إذا كان علما بشروطه صحّ إيراد الجمع عليه لكن بعد تكثيره، لا أنّه بقي علما كائنا على تلك الحالة"^(١١٦).

نتائج البحث:

توصّلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أوردها على النحو الآتي:

١- يمكن القول إنّ هذا الكتاب يُمثّل خلاصة آراء ابن مالك في المسائل النحوية المُختلفة فيها في النحو العربي؛ لأنه آخر الكتب التي صنّفها هذا الشيخ الجليل، فقد تُوفّي ولم يكمل شرح أبوابه الثلاثة الأخيرة، فأتمّ شرحها ولده المعروف بابن الناظم.

٢- اتّبع الشُّرّاح طريقتين في شرح كتاب التسهيل، الطريقة الأولى: فصل المتن عن الشرح، وذلك بأن يُذكر كلام المصنّف أولاً مسبقاً بالحرف (ص)، ثمّ يتبعه كلام الشارح مسبقاً بالحرف (ش)، والشُّرّاح الذين اتّبعوا هذه الطريقة: ابن مالك، وولده، وأبو حيان، والمرادي، وناظر الجيش. والطريقة الثانية: طريقة المزج بين المتن والشرح، أي: مزج عبارة التسهيل بكلام الشارح، وهو منهج ليس بالسهل، فالربط بين طريقتين في الفكر حتّى يبدو نسقاً واحداً، يُعدُّ تمكناً من العربيّة. وقد سار على هذه الطريقة: ابن عقيل، والسلسيلي، والدماميني، والأزهري، والدلائي.

٣- جعل ابن مالك رؤوس المسائل الكبرى أبواباً، وفروعها فصولاً، فجاء هذا التقسيم فريداً في نوعه بين كتب النحو، وهذه سمة من السمات التي تميز بها صنيع ابن مالك في التسهيل، ولكن يؤخذ على الكتاب اشتماله على موضوعات صوتية وصرفية ونحوية في كتاب واحد. وقد بدأ كتابه بالمرفوعات، ثمّ المنصوبات، ثمّ المجرورات.

أمّا شُراح التسهيل؛ فقد ساروا على المنهج التنظيمي والترتيب الذي وضعه ابن مالك، وهذا أمرٌ منطقي؛ لأنّهم شُراح لكتابه، ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه، فقد كان لهم عدد من الاعتراضات والردود؛ بسبب إدراجه بعض الأبواب في غير محلّها، أو مخالفته النحاة في عنوان الباب، أو عدم إفراجه باباً لبعض الموضوعات، أو إغفاله عدداً من المسائل.

٤- تباينت هذه الشروح من حيث الحجم، فانماز بعضها بالإيجاز الشديد الذي قد يصل إلى أن يكون إيجازاً مخلّاً، كشرح المرادي، ومنها ما كان مطوّلاً، كالتذليل والتكميل لأبي حيان الذي أحسّ بهذه الإطالة فاختره في كتاب آخر سمّاه ارتشاف الضرب من لسان العرب. وكذلك شرح ناظر الجيش الذي يُعدّ بمنزلة ثلاثة شروح؛ لأنه جمع فيه كلام ابن مالك وكلام أبي حيان وكلام الشارح نفسه. ومنها ما كان متوسطاً.

٥- أفاد الشُّرّاح المتأخرون من الشارحين ابن مالك وأبي حيان فيما عرضاه من آراء وبحث في المسائل ثمّ انطلقوا إلى مجالات أوسع، وغلب عليهم تكرار الأمثلة التي ذكرها ابن مالك وأبو حيان.

٦- نبة شُراح التسهيل على ما وقع فيه ابن مالك من نقص أو زيادة أو سهو أو وهم أو غموض في عباراته وتراكيبه وحدوده وما عرضه من أفكار مبدئين رأيهم في ذلك، فمنهم من كان مفراطاً

ومُبَالِغًا في ذلك، كأبي حيان الذي كان من أكثر الشراح تتبُّعًا للمصنَّف، فلا تمرَّ مسألة إلا وأظهر قصور ابن مالك فيها. ومنهم من كان منصفًا، كابن عقيل.

الهوامش والمصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- (١) يُنظر: في إصلاح النحو العربي: ٤١ . ٤٣، عبد الوارث مبروك سعيد، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م. وفي حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ١٥ . ١٦، الدكتور نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد . العراق، ١٩٩٥م.
- (٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦٦، جمال الدين محمد ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- (٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٩/١، جمال الدين محمد ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- (٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/٣٢٧، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- (٥) المصدر نفسه: ١٢/٢.
- (٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٦٠/٢.
- (٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (٨) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/٢٠٢، بهاء الدين عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- (٩) شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٥/٢.
- (١٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/١٧١٩، محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور جابر محمد البرّاجة، والدكتور إبراهيم جمعة العجمي، والدكتور جابر السيد مبارك، والدكتور علي السنوسي، والدكتور محمد راغب نزال، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- (١١) منهج ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ١٤٦، الدكتورة سميحة يوسف زريقي، دار العصماء، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- (١٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٤٣، ٢٨٩، ٣٠٦، ٣٢٥، ٣٢٩.
- (١٣) يُنظر: الإيضاح العضدي: ٢١٤ - ٢١٥، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، ومعه رسالة الإفصاح ببعض ما حاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي (ت ٥٢٨هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- (١٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/١٤١، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى (د . ت).
- (١٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (١٦) يُنظر: تمهيد القواعد: ٧/٣٢٨٣.
- (١٧) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/٣٧٤ - ٣٧٥، ابن أبي الربيع عبد الله بن القرشي الأشبيلي (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور: عياد عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- (١٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/٨٥، نور الدين علي بن محمد

- الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.
- (١٩) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٩٠/٣، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (٢٠) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢٩٦/١، جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- (٢١) التسهيل: ٤.
- (٢٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢٣/١ . ٢٤.
- (٢٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١٢/١.
- (٢٤) الكتاب: ١٢/١، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه) (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥/١.
- (٢٥) شرح التسهيل لابن مالك: ١٦/١.
- (٢٦) تمهيد القواعد: ٢٣٩٩/٥.
- (٢٧) التذيل والتكميل: ١٠٢/٢.
- (٢٨) المصدر نفسه: ١٩٠/٣.
- (٢٩) المصدر نفسه: ١٣٠/٧.
- (٣٠) يعني بهذا الرمز سيبويه.
- (٣١) التذيل والتكميل: ١٥١/٨.
- (٣٢) المصدر نفسه: ١٧٣/٦.
- (٣٣) المصدر نفسه: ١١٦/٦ . ١٢٩.
- (٣٤) المصدر نفسه: ١٢٠/٧ . ١٣٠.
- (٣٥) شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي: ٨٨٥، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- (٣٦) المساعد: ١٢١/٣.
- (٣٧) المصدر نفسه: ٣٠٥/١.
- (٣٨) المصدر نفسه: ٥٣٩/١.
- (٣٩) يُنظر: التسهيل: ١٠٩.
- (٤٠) يُنظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٥٤٦/٢، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- (٤١) يُنظر: التسهيل: ١٧٥.
- (٤٢) يُنظر: شفاء العليل: ٨٧٣/٢.
- (٤٣) يُنظر: التسهيل: ١٤٨.
- (٤٤) يُنظر: شفاء العليل: ٧٣٨/٢.
- (٤٥) يُنظر: التسهيل: ١٥٣.
- (٤٦) يُنظر: شفاء العليل: ٧٦٥/٢.
- (٤٧) تمهيد القواعد: ١٧٠/١.
- (٤٨) المصدر نفسه: ٢٢٣/١.
- (٤٩) المصدر نفسه: ٤٤٧/١.

- (٥٠) المصدر نفسه: ٣٢٨٤/٥.
- (٥١) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣٩٩/٥.
- (٥٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٨٧١/٦.
- (٥٣) المصدر نفسه: ٣٦٨٩/٧.
- (٥٤) المصدر نفسه: ٣٦٨٩/٦.
- (٥٥) المصدر نفسه: ٣٠٦٥/٦.
- (٥٦) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: ٦١/١، محمد بدر الدين بن أبي بكر عمر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، مطابع الحميضي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- (٥٧) المصدر نفسه: ١٨٧/١.
- (٥٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (٥٩) موصل النبيل إلى نحو التسهيل: ١٦١٥/٢، الشيخ خالد بن عبد الله بن محمد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق ودراسة: ثريا عبد السميع إسماعيل، (أطروحة دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- (٦٠) المصدر نفسه: ١٦٩٩/٢.
- (٦١) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل: ١٣٩/١، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت ١٠٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى الصادق العربي، ج ١، ٢، ٣، ٤، ليبيا، الطبعة الأولى، (د ت).
- (٦٢) المصدر نفسه: ٥١٣/٢.
- (٦٣) المصدر نفسه: ٣٣١/١.
- (٦٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٥٠٣/١.
- (٦٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن الناظم: ٥/٤، ٥٧، ١٠٤، بدر الدين بن محمد الأندلسي المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، الجزء الرابع، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- (٦٦) التذييل والتكميل: ١٣/١ . ٢٠.
- (٦٧) هو الشارح ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد.
- (٦٨) شرح التسهيل لابن مالك: ١٠/١.
- (٦٩) شرح التسهيل للمراذي: ٦٩ . ٧١.
- (٧٠) المساعد: ١/١ . ٢.
- (٧١) المصدر نفسه: ٤/١.
- (٧٢) يُنظر: شفاء العليل: ٥٥/١.
- (٧٣) الدراسات النحوية عند ناظر الجيش المصري (ت ٧٧٨هـ) في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٤١، محمد ضياء الدين خليل إبراهيم، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية، بغداد، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
- (٧٤) تمهيد القواعد: ٥/١.
- (٧٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١٧٧٢/٤.
- (٧٦) المصدر نفسه: ٤١٥٤/٨.
- (٧٧) المصدر نفسه: ٤١٩١/٨ . ٤١٩٢.
- (٧٨) تمهيد القواعد: ٤٢٧٨/٨ . ٤٢٧٩.
- (٧٩) المصدر نفسه: ٤٢٤٤/٨ . ٤٢٤٧.
- (٨٠) المصدر نفسه: ١٧٩٤/٤.

- (٨١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٦٢٧/١ . ٦٢٩، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)،
- المحقق: الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- (٨٢) موصل النبيل: ١/١.
- (٨٣) يُنظر: شرح مغني اللبيب المسمى بـ(شرح المزج): ٦٥/١، محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٨هـ)،
- دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- (٨٤) شرح التصريح على التوضيح: ٣/١، الشيخ خالد بن عبد الله بن محمد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- (٨٥) تعليق الفرائد: ٦٢/١ . ٦٤.
- (٨٦) موصل النبيل: ٣٠٢/١.
- (٨٧) نتائج التحصيل: ١٣٩/١ . ١٤٥.
- (٨٨) شرح التسهيل لابن مالك: ٦/٢.
- (٨٩) شرح التسهيل لابن مالك: ٧٨/٣ . ٧٩.
- (٩٠) شرح التسهيل لابن الناظم: ١١٢/٤.
- (٩١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٤٩/١.
- (٩٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢١٩/٤.
- (٩٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٦٢/٤، ١٣٢/٦.
- (٩٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٨٣/٤، ٩٩، ٣٤٩، ١٥٩/٥، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٩، ٣٠٨.
- (٩٥) المصدر نفسه: ١٣٢/٦.
- (٩٦) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين
- قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- (٩٧) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٩/١، ١٠٨، ٣٥٠، ٢٦/٢، ٧١، ٢٣/٣، ١٩٣، الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- (٩٨) شرح التسهيل للمرادي: ٧٣ . ٨٢.
- (٩٩) يُنظر: شفاء العليل: ٢٨٦/١، ٥١٨/٢.
- (١٠٠) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٧/١.
- (١٠١) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٩٣/١.
- (١٠٢) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (١٠٣) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (١٠٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٩٨/٢.
- (١٠٥) الكتاب: ١٢٧/٢.
- (١٠٦) شفاء العليل: ٢٩٣/١.
- (١٠٧) يُنظر: تمهيد القواعد: ٦٦١/٢، ١٩١٨/٣.
- (١٠٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١٢١/٣.
- (١٠٩) يُنظر: المصدر نفسه: ١٧٧٧/٤، ٢٣٢٩/٥، ٣٢٨٥/٧.
- (١١٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣٦٣/٥.
- (١١١) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٣١٨/٩.

- (١١٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٦١/٢ . ٦٦٢ .
(١١٣) تعليق الفرائد: ٦٠/١ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ١١٧ ، ١٣٧ ، ٢٠١ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ .
(١١٤) المصدر نفسه: ١٢٧/١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .
(١١٥) موصل النبيل: ٦٧٧/١ ، ٦٧٨ ، ٦٩٨ ، ١١٧٢/٢ .
(١١٦) نتائج التحصيل: ٤١٦/١ ، ٨٦١/٣ ، ٩٢٩ .

Explanation Method In explaining the book (Al-Tashhil) for Ibn Mālik Dr. Ali Nasser Mohammed

The study indicated the main features of the method, who led it to explain of (Book of Al-Tashhil) for Ibn Mālik Al-Andalusian, was evident in the counting of issues such as the multiplicity of ways to explain the text of Al-Tashhil, and the division of the book in the form of sections and chapters, and the order of topics and grammatical issues and connect with each other, and the corresponding imaginary of asking questions and then answer them, and the size of these annotations contrast between brevity and redundancy, and the responses of Explanation on Ibn Mālik and their objections and making right on the what is stated in his book different grammatical topics and how to order them, and their position on the workbook.